نظرات في موضوع المواطنة

أنطوان مسرَّة(*)

طُرِحَت في الجَلسةِ السَّابقةِ ثلاثةُ أفكارٍ بالغةِ الأهميَّةِ؛ أوَّلًا طُرِحَ موضوعُ أهلِ الذِّمَّةِ في الماضي من الدكتور السماك، وثانيًا طُرِحَ موضوعُ الشريعةِ، وكيف نُوفِّقُ بين الشَّريعةِ والمواطنيَّةِ؟ وقد تفضَّلَ بالطَّرحِ غبطةُ البطريرك لحام، وأخيرًا تحدَّثَ الدكتور طارق متري عن أمرٍ مُهِمٍّ؛ وهو كيف لهذه المنطقةِ أن استوعبت منذُ فجرِ الإسلامِ متنوِّعين؟

وأقولُ: الشَّرعُ الإسلاميُّ شرعٌ شخصيٌّ؛ لا يُطبَّقُ على غيرِ المسلمين، بل يُطبَّقُ على المسلمين، وهذا الشَّيءُ يُسمَّى اليومَ في النظريةِ الحقوقيةِ: إمكانيَّةَ تعدُّدِ المنظومةِ الحقوقيةِ في المجتمعِ الواحدِ.

هل يُمكِنُ في المجتمعِ أن يكونَ هناك قانونٌ واحدٌ لكلِّ النَّاسِ؟

يُمكِنُ في بعضِ القضايا إيجادُ منظومةٍ حقوقيَّةٍ في بعضِ الحالاتِ الخاصَّةِ، اسمُها الإدارةُ الذَّاتيةُ، وبهذا الشَّكلِ استوعبتِ المنطقةُ العربيةُ مُتنوِّعينَ طِيلةَ قرونٍ.

هناك مَن يقولُ: إنَّ هذا نتيجةُ التراثِ العثمانيِّ، ولكنَّ الحقيقةَ أنَّ هذا ليس تراثًا عثمانيًّا.

إنَّ فكرةَ أهلِ الذمَّةِ في زمانِها عنصرٌ متطوِّرٌ إلى أقصى الحدودِ، وعلى سبيلِ المثالِ؛ في فرنسا في بدايةِ القرن السادسَ عشَرَ، ظهرَ بين البروتستانتِ المسيحيِّين شِعارُ: «قانونٌ واحدٌ، إيمانٌ واحدٌ، ومَلِكٌ واحدٌ».

وطردوا البروتستانت من فرنسا؛ فكان في الغربِ يوجد فكرةُ قانونٍ واحدٍ، ونظامٍ واحدٍ، وهي فكرةٌ تقليديَّةٌ، أما اليومَ فتوجد فكرةُ التنوُّعِ في الأنظمةِ الحقوقيَّةِ في بعضِ الحالاتِ، لإدارةِ التنوعِ الثقافيِّ والدينيِّ، وهي فكرةٌ موجودةٌ في أكثرَ من أربعينَ بلدًا بأشكالٍ متنوِّعةٍ، وقابلةٍ للتطورِ.

كيفَ هي قابلةٌ للتَّطوُّرِ؟

كلُّ منظومةٍ بالماضي إذا نظرنا لها بمعاييرِ اليومِ فهي متخلِّفةٌ، فالتَّدفئةُ قديمًا كانت على الفحمِ، واليومَ أصبحت بالكهرباءِ، رغم أنها تؤدِّي أهدافَها كما هي دون تغييرٍ.

نحن بحاجةٍ إلى العودةِ إلى أساسِ الفكرِ الإسلاميِّ الذي هو تشريعٌ شخصيٌّ لا يُطبَّقُ على غيرِ المسلمين، ويُطبَّقُ على المسلمين، مع تطويرِ هذا السياقِ استنادًا إلى المباديءِ الحديثةِ للديموقراطيَّةِ.

وهنا تجبُ الإشارةُ إلى مدى الاختراقِ في كلِّ الجامعاتِ العربيةِ دونَ استثناءٍ؛ نتيجةَ أيدولوجيةِ البناءِ القوميِّ، ونتيجةَ عدمِ القراءة بالعمقِ اللازمِ للفكرِ الإسلاميِّ، ونتيجةَ نقلِ الأفكارِ من الخارجِ، وعدمِ متابعةِ هذا التراثِ العربيِّ الإسلاميِّ في إدارةِ التنوعِ.

الموضوعُ هو كيف تديرُ الدولةُ التنوعَ؟ وأيُّ مواطنيةٍ في مجتمعٍ متنوعٍ؟ وليس في طرحِ أفكارٍ عموميةٍ، وهنا يوجد اجتهاداتٌ عديدةٌ، منها بياناتُ الأزهرِ الأربعةُ الأخيرةُ، هي في هذا التوجُّهِ، واجتهاداتُ المجالسِ الدستوريةِ العربيةِ دون

استثناءٍ هي أيضًا في هذا التوجُّهِ، ولكنَّ الجامعاتِ بشكلٍ عامٍّ غائبةٌ عن هذا السياقِ، وتتجاهلُ هذا التراثَ العربيَّ.

ومن الجديرِ بالذكرِ هنا أن نَذكُرَ أنَّ أحدَ الطلابِ مؤخَّرًا -بإشرافي- وضَعَ أُطروحةً بعنوان: «إدارةُ التعدديةِ الدينيةِ في فجرِ الإسلامِ».

كيف نُطوِّرُ هذا السِّياقَ؟

هنا أنا لستُ تقليديًّا ولست تقدميًّا، لأنَّ الواجبَ أن نكونَ أَصِيلِينَ، والأصالةُ ليست تقدميَّةً تَشطَحُ في المستقبلِ، وليست أصوليةً تتقوقعُ في الماضي.

الأصالةُ تندرجُ في إطار سياقٍ ذاتيٍّ في التغييرِ، وأرىٰ أن لبنان هو البلدُ الوحيدُ نسبيًّا في المنطقةِ العربيةِ الذي لم يَلفِظ بالمطلقِ هذه التجرِبةَ الإسلاميَّةَ في إدارة التنوُّعِ، ولكن يشكو من بعضِ الجمودِ، وهذا الجمودُ لا تعودُ أسبابُه إلىٰ الدولةِ، بل تعودُ إلىٰ اختراقٍ ثقافيٍّ لدىٰ كثيرٍ من المثقَّفِينَ، وعدمِ متابعتِهم للإمكانياتِ الواسعةِ جدًّا في تطويرِ هذا السياقِ، ونحن مطلوبٌ منا أن نُعلِّمَ الآخرينَ إدارةَ التنوعِ، وإلَّا فالمنطقةُ بالفعلِ أمامَ خطرٍ كبيرٍ، خاصَّةً الصهيونيةَ، واحتلالَ فلسطين.

من المُهِمِّ هنا أنه يجبُ أن نُؤصِّلَ للفكرِ الإسلاميِّ، ونتناولَ قضيَّةَ التَّنوُّعِ الدِّينيِّ، فنحنُ مسلمون ومسيحيُّون، ضحَّينا من أجلِ إدارةِ هذا التَّنوُّعِ.

الأديان تُستعملُ اليومَ كأيدولوجياتٍ للتَّعبئةِ السِّياسيةِ، وهذا سيَتطوَّرُ في المستقبلِ بشكلٍ كبيرٍ؛ وذلك لأنَّ الأديانَ تَطرَحُ عدَّةَ قضايا غيرِ قابلةٍ للتفاوضِ.

وأخيرًا أقولُ: يجبُ التعمقُ في الفكرِ الإسلاميِّ، فأنا أرىٰ أنَّ كلَّ التطورِ عندنا يجبُ أن يكونَ من ممارسةِ التفكُّرِ من جديدٍ. وشكرًا.